S/PV.7892

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٩٢**

الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1705283 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، تدعو الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، إذا رغبوا في ذلك، إلى نقل اقتراحات إلى رئاسة المجلس فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بأعمال مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير لكي ينظر فيها في جلستنا اليوم.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي قدمت لنا إسهامات. ونحن سعداء إذ نرى أنها جاءت من مختلف مناطق العالم. ونرى أن المسائل والاقتراحات المطروحة تتعلق بجدول الأعمال الموضوعي وبأساليب عمل المجلس على السواء، ونرى أنها تستحق النظر الجدي. ووجهنا قائمة غير رسمية لجميع الرسائل التي تلقيناها إلى انتباه أعضاء المجلس. ونأمل أن تعالج الوفود المسائل التي أثيرت في بياناتها اليوم. وترى الرئاسة أن بوسع إرساء مثل تلك الممارسة أن يسهم في تعزيز التفاعل بين المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أبو العطا (مصر): كنت أتكلم باللغة العربية خلال جلساتنا لأنها لغة بلدي الرسمية، ولكنني اليوم سأتكلم بالإنكليزية، لأنني آخذ الكلمة بالنيابة عن جميع زملائي، وإثيوبيا والسنغال على وجه الخصوص.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، أي، مصر وإثيوبيا والسنغال.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم للنظر في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507. ونعتقد أنها تتيح فرصة هامة لأعضاء المجلس لتسجيل تأملاتهم بشأن أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وباسم الأعضاء الأفارقة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس، وعلى العمل الجيد الذي اضطلعتم به خلال شهر حافل بالعمل، مع تحقيق العديد من الإنجازات.

ويود أعضاء المجلس الأفارقة إبراز الاستنتاجات التالية استنادا إلى أعمال المجلس منذ بداية العام.

فخلال الشهر الماضي، واصل مجلس الأمن التعامل مع مجموعة متغيرة من النزاعات المعقدة والمنازعات التي لم تحل المدرجة في جدول أعماله. وستتطلب تلك التحديات المتطورة والناشئة اتخاذ مجلس الأمن نهجا أكثر قوة وتماسكا وشمولا إذا أريد لنا حلها. وإذ نتكلم من منظور أفريقي، فإننا نرى أنه سيكون من المناسب للغاية للمجلس أن يعتمد مفهوم الحفاظ على السلام، بطريقة عملية وتطبيقية، باعتباره هدفا وعملية. ولا نزال نعتقد أن المجلس لا يزال بعيدا عن تحقيق ذلك الهدف. وتقوم حاجة إلى تغيير لنموذج العقلية، من نموذج يركز على إدارة النزاعات إلى نموذج يعالج أسبابها الأصلية، وفقا لسياقاتها المختلفة، ولضمان تحقيق المصالحة الوطنية والانتقال نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

يتعين استخدام مجموعة الأدوات المتاحة للمجلس بحكمة، وفقا للسياقات المختلفة والحقائق الميدانية. وسيتطلب ذلك تعزيز قدرات التحليل والمشاركة المنظمة مع مختلف هيئات الأمم المتحدة، من خلال تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام.

في ظل هذه الخلفية، وبينما لم تؤد الجهود الإقليمية والدولية المبذولة في جنوب السودان إلى مساعدة جنوب

السودان على استعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، ثمة الآن احتمالات جيدة عقب الاجتماع المشترك الذي عقد بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في ٢٩ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، من أجل تنشيط عملية السلام بهدف إنهاء دوامة العنف، وتحقيق المصالحة الوطنية. ومن الأهمية بمكان أن يقوم أيضا شعب جنوب السودان، مع احترام تنوعه، بتعزيز وحدته وتوطيدها.

وإلى جانب معالجة الأسباب الجذرية من خلال إسهام مواطني جنوب السودان في بناء مؤسساتهم الوطنية للحكم، ينبغي للمجلس أن يعزز بشكل جدي، عملية التشاور والتنسيق مع الأطراف الفاعلة الإقليمية، تمشيا مع البيان المشترك الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير، لضمان تجديد جميع مواطني جنوب السودان التزامهم بتحقيق السلام وإنهاء العنف. وفي هذا السياق، فإن تمكين جهود الرئيس كوناري أمر مهم ولا مغالاة في التأكيد على أهميته. نحن نعتبر الحوار الوطني فرصة حاسمة لإعادة توجيه الأطراف صوب إنهاء أعمال العنف. ينبغي أن يتجاوز الحوار الوطني ترتيبات تقاسم السلطة، وأن يتم بطريقة شاملة وشفافة وموثوقة، بحيث يمثل فرصة حقيقية لتحقيق السلام والشمول للجميع.

ويعيد الأعضاء الثلاثة الأفارقة في مجلس الأمن التزامهم بمنع نشوب النزاعات، ويشددون في هذا الصدد على المشاركة الفعالة للمجلس في حل الأزمة السياسية في غامبيا، بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، مما أدى إلى تسليم السلطة بشكل سلمي للرئيس الحالي، السيد أداما بارو. إن الأعضاء الأفارقة يشيدون بنهج المجلس، الذي توج باعتماد القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) بالإجماع. وشكل القرار مثالا على منع نشوب النزاعات بشكل عملي. وقد أتى أيضا نتيجة للشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومنظمة دون إقليمية، هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن كونه شهادة على الأدوار التكميلية التي يضطلع بها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في مجال الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وبعد هذا الإنجاز التاريخي، يود الأعضاء الأفارقة تسليط الضوء على الحاجة إلى الاستمرار في تقديم الدعم للسلطات الغامبية الجديدة، من أجل الحفاظ على السلام، وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية في غامبيا.

لقد تابع المجلس عن كثب التطورات الحاصلة في الصومال. واعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2017/3 في ١٠ شباط/فبراير، والذي يرحب باختتام العملية الانتخابية، التي توجت بانتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد ”فرمجو“. وعلاوة على ذلك، أكد البيان المعايير الرئيسية المقبلة، وخاصة بناء جيش وطني صومالي قوي، ومؤسسات دولة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية وإرساء القانون والنظام، وبدء عملية مراجعة الدستور. ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد، ضرورة مواصلة مجلس الأمن متابعة الحالة عن كثب في الصومال، وتعزيز المجتمع الدولي دعمه للجهود الصومالية والأفريقية المتعلقة ببناء المؤسسات الصومالية وتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

علاوة على ذلك، وفي بيان صحفي صادر في ٢٠ شباط/فبراير (SC/12722)، أدان رئيس المجلس الهجوم الإرهابي الشنيع الذي هز سوق مقديشو في ١٩ شباط/فبراير، مما أسفر عن مقتل ٤٠ شخصا، ووقوع العديد من الجرحى. ويشكل هذا الحادث تذكيرا صارخا باستمرار وخطورة التهديد الذي تشكله حركة الشباب على الإنجازات الهشة التي تحققت في الصومال. وفي هذا الصدد، تعتقد البلدان الأفريقية الأعضاء اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن التصدي لهذا التحدي، إلا من خلال حشد الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقوات الوطنية الصومالية

من أجل تخليص الصومال والمنطقة من آفة الإرهاب. ويشير الأعضاء الأفارقة أيضا إلى أهمية اعتماد نهج شامل وكلي لمكافحة الإرهاب، لا يقتصر على الوسائل العسكرية والأمنية فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

وترحب الدول الأعضاء الأفارقة الثلاث بقرار مجلس الأمن الأخير بزيارة بلدان حوض بحيرة تشاد، وهي الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، خلال الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس، بهدف تعزيز دعمها للضحايا والبلدان المتضررة، في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعتين الإرهابيتين بوكو حرام وتنظيم داعش، وكذلك تخفيف الحالة الإنسانية المتصلة بذلك.

مرة أخرى، باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، نشكركم، سيدي الرئيس، ونتطلع إلى رئاسة المملكة المتحدة وللتعاون معها ودعمها لضمان تحقيق نتيجة ناجحة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اتسم عمل مجلس الأمن تحت رئاستكم سيدي الرئيس، خلال شهر شباط/فبراير، بأنشطة متنوعة للغاية، شملت جميع المواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا. وللأسف، تميز هذا الشهر أيضا بشكل مأساوي بالموت المفاجئ للممثل الدائم للاتحاد الروسي فيتالي تشوركين، الذي نترحم عليه مرة أخرى.

وأود أن أشير أولا إلى الاجتماعات التي عقدناها بشأن الأزمات في أفريقيا.

لقد شكلت المشاورات التي عقدت مع الأمين العام في ٣ شباط/فبراير، بعد عودته من مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا، إحدى المحطات البارزة خلال هذا الشهر. حيث أتاحت الفرصة لإجراء تبادل غير رسمي ومتعمق لوجهات النظر مع الأمين العام، الذي أعرب عن استعداده لجعل تعزيز العلاقة مع الاتحاد الأفريقي مسألة ذات أولوية. إننا نشاطره الرغبة في مواصلة العمل بشكل أفضل مع الاتحاد الأفريقي، ونحن ملتزمون بمواصلة بذل هذا الجهد، سواء فيما يخص المقترحات التي ستقدم، على أساس القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) وكذلك من أجل المشاورات المشتركة المستقبلية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقد حظيت العديد من الحالات القطرية في أفريقيا أيضا باهتمام المجلس خلال هذا الشهر، وعلى وجه الخصوص، عقدت جلسة في ٨ شباط/فبراير بشأن كوت ديفوار (انظر S/PV.7880)، وأكد الممثل الخاص للأمين العام ووزير خارجية كوت ديفوار أن البلد يواصل توطيد السلام والاستقرار، وتحقيق التقدم في المجالات المتصلة بالمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وفي هذا السياق، يستمر نقل مسؤوليات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى السلطات الإيفوارية، وفقا لخطة انسحاب البعثة. وذكّرت تلك الجلسة أيضا بالتحديات المستمرة. وكما يتضح من الحوادث التي حصلت خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير داخل القوات المسلحة، يلزم بذل المزيد من الجهود لإصلاح قطاع الأمن. ويعتبر التزام الرئيس واتارا مشجعا بشكل خاص. وفي هذا المجال وغيره من المجالات، سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم الجهود التي تبذلها السلطات لتحقيق الاستقرار والتنمية. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي للخطة الانتقالية المقدمة في الخريف الماضي.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن نظل متيقظين. يواصل الرئيس توادیرا وحكومته، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين، بذل جهودهم من أجل تحقيق الاستقرار والمصالحة، لكنهم يواجهون

الجماعات المسلحة التي ترفض المشاركة بحسن نية في الحوار والإصلاح، وتتابع أنشطتها الإجرامية. وهذا أمر غير مقبول في وقت تتاح فيه لجمهورية أفريقيا الوسطى فرصة تاريخية للتحرك صوب تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، نرحب بتعزيز البعثة وضعها وتعزيز مصداقيتها. ويجب أن تفهم الجماعات المسلحة التي تواصل ممارسة أنشطة إجرامية على حساب بناء الدولة والمعاناة التي فرضت على المدنيين، بأن ذلك لن يحقق لها شيئا.

واجتمع المجلس بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأسبوع الماضي بمبادرة منا لمناقشة الحالة في كاساي وعدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وكدليل على قلقنا المشترك، اعتمد أعضاء مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/12734) يدعو الحكومة الكونغولية إلى إجراء تحقيق فوري يتسم بالمصداقية والحياد وتقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى المحاكمة. ويدعو البيان أيضا الأطراف الكونغولية إلى أن تنفذ دون تأخير اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لا سيما من خلال تعيين رئيس للوزراء. وبعد مرور شهرين على توقيع الاتفاق، من الضروري أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على الإرادة السياسية الصلبة التي جعلت الاتفاق ممكنا، إذا أردنا تفادي المزيد من انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعكس البيان أيضا استعداد المجلس لمتابعة التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب، والأهم من ذلك، أن يتخذ إجراءات ضد الأطراف الفاعلة الكونغولية، التي من شأن تصريحاتها أو سلوكها تقويض التطبيق السليم للاتفاق وتنظيم الانتخابات.

وبمبادرة من الرئاسة، تميزت أنشطة المجلس أيضا بالعديد من الملفات الأوروبية، بدءا من المناقشة الوزارية بشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV.7886)، فضلا عن جلسة الإحاطة الإعلامية السنوية لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي قدمها وزير خارجية النمسا (انظر S/PV.7887) وأمس، إحاطة بشأن الحالة في كوسوفو (انظر S/PV.7891).

وكما يعلم الأعضاء، فإن فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بإيجاد حل للأزمة في أوكرانيا، والذي يجب أن يشمل استعادة سيطرة أوكرانيا على كامل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك على القرم. وإلى جانب شركائنا الألمان، لا تزال فرنسا عازمة على مواصلة جهودها في إطار صيغة نورماندي. فكل نتيجة تتحقق على أرض الواقع ذات أهمية. ونرى أنه لا يوجد اليوم أي حل بديل سوى دعم تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تمثل السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو تسوية سلمية للنزاع.

ونحن مقتنعون أيضا بالدور الميداني المركزي لبعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك بضرورة تمكينها من الاضطلاع بولايتها دون عوائق. ويجب أن يدفعنا استئناف القتال في الأيام الأخيرة والحوادث التي استهدفت المراقبين إلى تكثيف مشاركتنا بشأن هذه المسألة، التي يجب أن يواصل مجلس الأمن متابعتها عن كثب.

أود الآن أن أنتقل إلى بعض المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط والتي لا تزال تثير قلقنا. أنتقل أولاً إلى ليبيا، حيث جعلت المشاورات التي عقدها المجلس في ٨ شباط/فبراير من الممكن الإعراب عن تقارب قوي في وجهات النظر بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بدعم الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء فايز مصطفى السراج لجعل المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق الصخيرات أكثر فعالية وتمثيلا، مع زيادة الدعم الإيجابي من البلدان المجاورة وفي ظل الدعم التام من جانب وساطة الأمم المتحدة، التي تظل أساسية. ونأمل أن يستمر هذا الزخم الإيجابي لدعم إيجاد حل سياسي شامل للجميع تماما. ونرحب بأن الأمين العام وأعضاء المجلس يشاركون مشاركة كاملة في مساعي تحقيق تلك الغاية. وفرنسا لن تتوانى عن بذل جهودها في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، لم يكن حل الدولتين في يوم من الأيام أكثر عرضة للخطر مما هو عليه الآن. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الإعلانات الصادرة مؤخرا عن حكومة إسرائيل بشأن السياسة الاستيطانية – والتي أعلنت بناء أكثر من ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة – واعتماد الكنيست لقانون يضفي الطابع القانوني بأثر رجعي على المستوطنات السابقة المقامة على الأرض الفلسطينية. وتأمل فرنسا أن يمكننا التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من تقييم آثار تلك الإعلانات على تواصل الأراضي الفلسطينية وإمكانية الوصول إليها.

وختاما، فيما يتعلق بسورية، فإنه بعد بضعة أسابيع من الهدوء في أعقاب توقيع الاتفاق الروسي – التركي بشأن وقف إطلاق النار، تشهد الحالة في الميدان تدهورا مرة أخرى. ويقصف النظام والميليشيات التي تدعمه مرة أخرى المنشآت المدنية بالقنابل، بما في ذلك المستشفيات، في العديد من المناطق السورية. وتتواصل الهجمات الإرهابية، وبخاصة في حمص قبل ثلاثة أيام. وقضى أكثر من ألف شخص نحبهم منذ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. ولذلك، نأمل أن تجعل آلية الرصد المستحدثة في أستانا من الممكن فرض الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عراقيل، ولا سيما إلى المناطق الـ ١٣ التي لا تزال تحت حصار النظام.

وفي ذلك السياق المقلق، استؤنفت المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلي النظام والمعارضة. ويحدونا الأمل في أن يقبل النظام السوري في نهاية المطاف المشاركة في المناقشات بحسن نية بشأن معايير الانتقال السياسي اللازم، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وثمة مجال آخر يبعث على القلق الشديد فيما يتعلق بسورية وهو أنها لا تزال مسرحا لاستخدام الأسلحة الكيميائية بصورة متكررة ضد المدنيين. ولإنهاء ذلك، سعت جاهدة فرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب الولايات المتحدة، في الأشهر الأخيرة لتوحيد كلمة المجلس بشأن التصدي لتلك الجرائم، وقد أعدت مشروع قرار سيبت فيه المجلس قريبا. ونرجو أن يتحمل أعضاء مجلس الأمن، مثلما فعلوا في حالة القرار ٢١١٨ (٢١١٣)، مسؤولياتهم وأن يفرضوا جزاءات على مرتكبي تلك الأعمال الإجرامية التي تمثل انتهاكا للحظر العالمي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية.

أود أن أختتم كلمتي بالإشادة مرة أخرى بكم، سيدي الرئيس، على الروح المهنية التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير. وأود أيضا تسليط الضوء على الجهود المتواصلة التي تبذلها الرئاسات المتعاقبة لتحسين أساليب عمل المجلس، من حيث الفعالية والشفافية على السواء. وفي ذلك الصدد، نرحب بورقات المعلومات العديدة للصحافة التي تم الاتفاق عليها، والتي مكنت الجميع من تحسين فهمهم لمداولات المجلس في مشاوراته الخاصة. ونعلم أنه يمكننا التعويل على الرئاسة البريطانية القادمة في متابعة تلك المبادرة وجعل المجلس أداة فعالة قدر الإمكان لخدمة السلام والاستقرار.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الممتازة خلال شهر شباط/فبراير، خاصة اليوم إذ ترحب اليابان بجهود الرئيس لجعل الجلسات الاختتامية الرسمية أكثر مغزى. وأشكر الوفود التي قدمت مقترحات، وأود أن أتطرق إلى بعض النقاط التي أثيرت.

أولا، بشأن كوريا الشمالية، من الأهمية بمكان أن يدين مجلس الأمن بالإجماع وفي الوقت المناسب، وبمشاركة أعضائه الجدد في عام ٢٠١٧، عملية إطلاق قذائف تسيارية التي حدثت في ١٢ شباط/فبراير. وخلال عام ٢٠١٦ وحده، أجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين وأطلقت ما يزيد على ٢٠ قذيفة تسيارية، وهو ما يمثل ارتفاعا في مستوى التهديد.

وتشكل هذه الأعمال انتهاكات صارخة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتمثل تهديدات خطيرة ومباشرة للمجتمع الدولي برمته. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، إلى التنفيذ الصارم للقرارات ذات الصلة حتى تغير كوريا الشمالية مسار عملها وتلتزم بنزع السلاح النووي والعودة إلى طاولة الحوار.

وفيما يتعلق بسورية، تعتقد اليابان أن المحادثات بين الأطراف السورية يجب أن تسهم في تحسين الحالة الإنسانية في الميدان. وخلال جلسة المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7888)، تمت الإشارة إلى العراقيل البيروقراطية والحالة الأمنية كعائق يحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. وما فتئت اليابان تحث الحكومة السورية على تبسيط الإجراءات، وقد تلقينا تأكيدا خطيا من الحكومة في ذلك الصدد. بيد أنه يجب تنفيذ ذلك على أرض الواقع. وبخصوص مشروع القرار بشأن الأسلحة الكيميائية السورية، يجب على المجلس إظهار عزمه على محاسبة الأطراف المسؤولة.

وفي ما يتعلق بجنوب السودان، فإن استمرار العنف وتدهور الحالة الإنسانية، وهو ما تفاقم بسبب المجاعة، يثيران بالغ القلق. ويجب أن يكون الحوار الوطني شاملا للجميع حقاً، وأن يحظى بدعم واسع النطاق محلياً ودوليا على حد سواء. واليابان تحث حكومة جنوب السودان على اتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية وإتاحة إمكانية الوصول دون معوقات لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

وما فتئت اليابان تبذل جهودا لتحسين الحالة، بما في ذلك عن طريق إيفاد المبعوث الخاص لرئيس وزرائنا، لحث حكومة جنوب السودان على تنفيذ النقاط التي ذكرتها ومن خلال تقديم مساعدات مالية للأغراض الإنسانية عبر وكالات الأمم المتحدة، وكذلك من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وأود بصفة خاصة أن أعرب عن امتناني للوفود التي أظهرت اهتماما بالمذكرة الرئاسية S/2010/507. وثمة مناقشات تجري في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بهدف تحديث المذكرة استنادا إلى الآراء والمقترحات المُعرب عنها في المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7740) بشأن أساليب العمل والتي عُقدت في تموز/يوليه الماضي خلال رئاسة اليابان وفي مناسبات أخرى. وحتى الآن، ناقش الفريق العامل مسائل مثل دورات تقديم التقارير وجلسات الاختتام وبعثات مجلس الأمن. وفي ٢٤ شباط/فبراير، ناقشنا كيف يمكننا تحسين طريقة إجراء المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته. ويتمثل الهدف في إحراز تقدم بشأن أساليب عمل المجلس الفعلية. ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على أهمية التنفيذ، ولا سيما من جانب الممثلين الدائمين في المجلس.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن، تعمل اليابان مع جميع البلدان التي شغلت عضوية المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي تمتد ١٧ شهرا لإعداد التقرير وتقديمه إلى الجمعية العامة.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من عملية اختيار الأمين العام، أصدرتُ مذكرة بصفتي الشخصية مع بعض المقترحات الملموسة، بما في ذلك إعلان نتائج نظر المجلس في المرشحين من أجل زيادة الشفافية. وآمل أن تكون المذكرة مفيدة في غضون خمس أو ١٠ سنوات.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشارك زملائي في مجلس الأمن في إعادة تأكيد التزامنا بجميع القضايا التي عولجت خلال شهر شباط/فبراير. ومع ذلك، أود أن أركز على ثلاثة بنود وردت في جدول أعمال شهر شباط/فبراير تُسهم فيها كازاخستان: آسيا الوسطى وسورية ومكافحة الإرهاب.

تتعلق نقطتي الأولى بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ورغم أن الحالة في وسط آسيا مستقرة نسبياً، فإن الممثل الخاص للأمين العام بيتكو دراغانوف أشار إلى مختلف أوجه الضعف التي تجعلها هشة. ولذلك فإن كازاخستان توجه اهتمام المجلس إلى أهمية بناء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من أجل تعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل في أفغانستان. ويجري الاستثمار في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والنقل والاتصالات. وتنضم إلى هذا المسعى بلدان أخرى في وسط آسيا أيضاً من أجل السلام والأمن في أفغانستان. إن كازاخستان كبلد يمثل آسيا الوسطى سوف تولي اهتماماً كبيراً للتدابير الوقائية لضمان السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة.

ثانياً، فيما يتعلق بسورية، تؤيد كازاخستان التدابير التي اتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الروسي وتركيا وإيران، مع بعض البلدان العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين، بالاشتراك مع الحكومة السورية والمعارضة. وبما أن حكومة بلدي تعتبر صلة وصل محايدة، فهي ما فتئت موضع ثقة لدى جميع أطراف النزاع. لقد استضافت حكومة بلدي اجتماعاً بشأن سورية في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير في أستانا لتمهيد الطريق للمفاوضات فيما بين السوريين في جنيف. وقد تمكّنا من الإسهام في المناقشات بشأن الإفراج عن المحتجزين والمختطفين، وتبادل الأسرى والجثث، وتحديد هوية المفقودين، وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية المستدامة دون عوائق، وحرية تنقل المدنيين، وأخيراً تنفيذ نظام وقف إطلاق النار وإنشاء فريق مشترك للعمليات، بغية توحيد الجهود. وكان إشراك الأردن، التي تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، خطوة في الاتجاه الصحيح، وبالتالي، كانت عملية أستانا خطوة هامة إلى الأمام.

ثالثاً، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وبوصفنا نرأس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات، عقدنا اجتماعاً في ٣ شباط/فبراير ناقش فيه أعضاء اللجنة التقرير الشامل لأمين المظالم بشأن إبقاء أحد مقدمي الالتماسات على قائمة الجزاءات. ونظرت اللجنة أيضاً في التقرير التاسع عشر المقدم من فريق الرصد (S/2017/35) وأشارت إلى أنه رغم استمرار الضغط العسكري من التحالف الدولي والقوات الحكومية في سورية والعراق، فإن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة يشكل تهديداً مستمراً للأمن الدولي في مناطق واسعة من العالم، ولا سيما في جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا وشرقها. إن تقرير التحقيق الذي أجراه أمين المظالم بشأن الالتماس، فضلاً عن استنتاجات وتوصيات فريق الرصد، يبين بوضوح التجزؤ وعدم كفاية الجهود الدولية لدحر الإرهاب العالمي. ولذلك، نؤيد تماماً مقترحات الأمين العام بشأن هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والذي يهدف إلى توجيه الدول الأعضاء في المنظمة للاستجابة بصورة أفضل للتهديدات والتحديات الإرهابية.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): فيما ننظر في عمل مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، أود أولاً، ومرة أخرى، أن أقدم خالص تعازي الولايات المتحدة إلى الاتحاد الروسي في وفاة السفير تشوركين. لقد شعرنا بالصدمة والحزن ونتعاطف بشكل خاص مع الفريق في البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة في هذا الوقت.

إنني أهنئكم، سيدي، والبعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة على الرئاسة الناجحة، في الوقت لذي لا يزال فيه بلدكم يواجه الاحتلال الروسي للقرم والحالة الأليمة في شرق أوكرانيا. لقد كانت هذه الحالة بالضرورة محوراً رئيسياً للجلسة الطارئة بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.7876) التي طلبتم عقدها في بداية الشهر، وأيضاً المناقشة المفتوحة الهامة التي دعوتم إليها بشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV.7886).

ونواصل دعم تنفيذ ترتيبات مينسك تنفيذاً كاملاً باعتبارها أفضل سبيل لتسوية النزاع في شرقي أوكرانيا. وتدين الولايات المتحدة استهداف مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الشهر الماضي واستيلاء القوات الانفصالية الروسية المشتركة على طائرة مسيرة من دون طيار تابعة لبعثة الرصد الخاصة. إن من اللازم أن توقف تلك القوات هجماتها على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطة دونيتسك لتنقية المياه. وندعو روسيا والقوات الانفصالية التي تدعمها إلى احترام وقف إطلاق النار فوراً، وسحب جميع الأسلحة الثقيلة والسماح لمراقبي منظمة الأمن والتعاون بالوصول الكامل ودون عوائق.

وكان من المستصوب والمناسب أن توجه أوكرانيا الانتباه إلى الخطر الذي يتم تجاهله في بعض الأحيان المتمثل في الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية. ونرحب باتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) لمساعدة جميع الدول على منع تلك الهجمات والتخفيف من حدتها والاستجابة لها وتوفير حافز للحكومات لتتعاون أكثر لحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

واستشرافاً للمستقبل، تحث الولايات المتحدة المجلس على أن يدين بقوة الانتهاكات الصارخة من جانب النظام السوري لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ودعم مشروع قرار المساءلة الذي شاركت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة في صياغته، والذي سينظر فيه مباشرة بعد هذه الجلسة. وإذ نشرف على بداية آذار/مارس، يجب على المجلس أن يظلّ يقظاً بشأن الحالة العامة في سورية ويدعم المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في جهوده الرامية إلى تعزيز حل سياسي لإنهاء العنف المتصاعد ويساعد على تخفيف المعاناة الهائلة للشعب السوري.

وأخيراً، أود أن أسلّط الضوء على بعثة المجلس المقبلة إلى الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا – تحت قيادة المملكة المتحدة والسنغال وفرنسا – لدراسة الآثار الأمنية والإنسانية للنزاع المتعلق بجماعة بوكو حرام. وترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته القوات في نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون وبنن، في عملها معاً بوصفها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، لتطهير الإقليم من مقاتلي جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – غرب أفريقيا. ونتطلع إلى إجراء مناقشة مع الشعوب والحكومات في منطقة حوض بحيرة تشاد بشأن أفضل السبل لدعم الاستجابة الإنسانية لتلبية احتياجات السكان المتضررين من النزاع، وكذلك أفضل السبل لدعم المبادرات العسكرية والمدنية من أجل مكافحة التطرف العنيف واستعادة السلام والاستقرار.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي، على إدارتكم لأعمال المجلس في شهر شباط/فبراير على نحو ممتاز، وأعرب عن التزامنا بتقديم كامل الدعم إلى المملكة المتحدة وهي تتولّى الرئاسة لشهر آذار/مارس.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لجعل جلسات الاختتام الرسمي أكثر تفاعلاً بدعوة الأعضاء إلى طرح أسئلة على الرئاسة يمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يحاولوا الإجابة عليها أثناء الاجتماع. وهذه خطوة إيجابية صوب تحديث وتحسين أساليب عملنا.

وقبل التطرق بإيجاز إلى بعض تلك الأسئلة، أودّ أن أركّز على إحدى المسائل التي برزت بوصفها موضوعاً مشتركاً في العديد من اجتماعاتنا لهذا الشهر وفي شهر كانون الثاني/يناير – وهي الاتجار غير المشروع، بما في ذلك بالممتلكات الثقافية والأسلحة والمخدرات والبشر. وفي الشهرين الأولين من ولايتنا، أثار وفد بلدي باستمرار هذه المسألة واقترح صيغة بشأنها حسب الاقتضاء في المشاورات، وعند التفاوض على نواتج المجلس. وقد أثرنا ذلك، على سبيل المثال، في مناقشتنا بشأن غرب أفريقيا

ووسط آسيا، وبشأن اختصاصات بعثة حوض بحيرة تشاد، وغينيا – بيساو، وجهود مكافحة الإرهاب وأولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن نُدرك جيداً التحديات التي يشكلها الاتجار غير المشروع على المجتمع الدولي والطابع المزدوج له بوصفه السبب والنتيجة المحتملين للتراعات.

ويساورنا القلق إزاء تزايد الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمنظمات الإرهابية. وقد أصبح الاتجار غير المشروع مصدر إيرادات متزايدة للإرهابيين. وهو يُفاقم التراعات ويغذي انعدام الأمن والاستقرار. يسيء الاتجار بالبشر إلى مشاركتنا الجماعية وقد يرقى إلى كونه من جرائم الحرب عندما يُرتكب في حالات التراع، أو من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ولهذا السبب، يرحب وفد بلدي بمشاركة المجلس القوية بشأن هذه المسألة، ولا سيما في المناطق المتضررة من التراع، على نحو ما أكده مؤخرا البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2015/25 والقرار ٢٣٣١ (٢٠١٦).

ولطالما تطرق وفد بلدي إلى هذا التحدي عند مناقشة الحالة في بلد أو منطقة بعينها للتأكيد على تعقيد السيناريو الأمني والأهمية الحاسمة لتعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى منع جميع أشكال الاتجار غير المشروع والتصدي له وأثر هذا الاتجار على السلام والأمن الدوليين. وأود أن أذكر على وجه الخصوص استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والقرارين ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٣٣١ (٢٠١٦)، وهي وثائق تشدد على الصلات المباشرة بين الاتجار والتحركات الكبيرة للأشخاص، وتهدف إلى منع تمويل الإرهاب من خلال جميع أشكال الاتجار غير المشروع. وإذ نتطلع إلى قيام مجلس الأمن بزيارة حوض بحيرة تشاد، فإننا نواقون لسماع تقييمات بشأن فعالية التدابير المتخذة لمنع الاتجار بالأسلحة إلى الجماعات المسلحة وأي أشكال أخرى للاتجار.

وبطبيعة الحال، فإن التعاون الدولي يمثل أمرا حاسما لأن اتخاذ إجراءات استباقية لمعالجة مشكلة عادة ما تشمل مختلف بلدان المنشأ والعبور والمقصد أمر يتجاوز ببساطة قدرة أي دولة بمفردها. وهذا هو السبب في اعتقادنا بأن مشاركة المجلس تكتسي أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، تشجع إيطاليا أيضا تنظيم مناقشة رفيعة المستوى بشأن اتفاقية باليرمو وتنفيذها، والتي ستعقد في الأمم المتحدة في نيويورك في حزيران/يونيه.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى بعض المسائل التي أثارتها الدول الأعضاء، لا سيما بشأن أساليب العمل، ولأقدم تصورنا بصفتنا عضوا جديدا – حيث إننا قد انضممنا منذ شهرين – لا بد أن أقول إنني وجدت مجلس الأمن فعالا جدا وأكثر توحدا مما سمعت عنه. وبطبيعة الحال، لا تزال الخلافات السياسية مستمرة، وبالمناسبة، تعمل اليابان بجد كبير وبمساعدة جميع الوفود لتحسين أساليب عملنا وتحديثها، وهو عنصر حاسم في مساعينا.

وفيما يتعلق بالمشاورات، فقد وجدت أعضاء المجلس يعملون بشكل بناء للغاية. والجميع يدركون جيدا ضرورة إدارة الوقت بكفاءة ولديهم اهتمام بإجراء مناقشات تحاورية، تتجاوز نقاط المناقشة، مما يتيح فهما أفضل لمواقف الوفود إزاء المسائل قيد المناقشة. ويمثل التحضير المسبق لمقدمي الإحاطات الإعلامية من أجل إجراء مناقشة مركزة وتلخيص ما دار في الجلسة في ورقات للصحافة أمثلة جيدة على الكيفية التي نسعى بها لتحسين أساليب عملنا. وأعتقد أن الرئاستين السويدية والأوكرانية عملتا بشكل فعال للغاية في هذا الصدد.

وفي رأينا أن العنصر الذي أحدث تغييرا هو مشاركة الأمين العام المباشرة في مداولات المجلس واضطلاع الأمانة العامة بدور أكثر استباقية في تقديم خيارات تتعلق بالسياسات إلى أعضاء المجلس. ونرى أن الاجتماعين اللذين عقدا مع الأمين العام في ٣ و ٢٤ شباط/فبراير بشأن رحلاته الأخيرة

إلى أفريقيا والشرق الأوسط يمثلان أفضل الممارسات التي ينبغي للمجلس أن يتبعها كلما أمكن لجعل أعماله أكثر توجها نحو تحقيق الأهداف وقائمة بقدر أكبر على السياسات.

في الختام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أهنئكم على قيادتكم خلال شهر شباط/فبراير هذا الحافل بالأعمال والذي لم ينقض بعد. وفي نفس الوقت، فإننا بالطبع نتمنى كل التوفيق لرئاسة المملكة المتحدة في الشهر المقبل.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كان الشهر المنقضي حافلا بالأعمال بالنسبة لمجلس الأمن. وعُقدت عدة جلسات، على وجه الخصوص، بشأن مسائل عامة وإقليمية.

أود الآن أن أتكلم عن المناقشات المواضيعية الثلاث الهامة التي أجريت بشأن الحالة في المنطقة الأوروبية الآسيوية: عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وبشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV.7886) والإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس الحالي النمساوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أولويات المنظمة (انظر S/PV.7887).

لقد حدت نتائج الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، السيد دراغانوف، في ٢ شباط/فبراير، بالوفد الروسي إلى توزيع مشروع بيان صحفي لمجلس الأمن. ولكن للأسف، لم يتم الاتفاق على النص بسبب تعنت بعض الوفود في رفض الاعتراف بالتعاون الوثيق للمركز مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، حيث جرى رفض النص للمرة الرابعة على التوالي. إن غياب رد الفعل على أنشطة المركز لا يضر بصورة مجلس الأمن فحسب، بل إنه يؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على التعاون بين المركز وبلدان المنطقة. كما أنه لا ينقل الرسالة الصحيحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي جعل الدبلوماسية الوقائية في صلب أنشطته.

وكنا نأمل أن يناقش مجلس الأمن، خلال جلسة ٢١ شباط/فبراير (انظر S/PV.7886)، بشكل بناء سبل الاستجابة على نحو جماعي للتحديات الأوروبية. وفي الواقع، يتسبب دحض سياسة عدم قابلية الأمن للتجزئة في إطالة أمد النزاعات وفي نشوب نزاعات جديدة في أوروبا. كما كنا نأمل أن نتمكن معا من إقناع كييف بضرورة تنفيذ اتفاقات مينسك. وقد تكلم العديد من الوفود عن هذا الأمر في حينه واليوم. ومع ذلك، علينا أن نشير إلى أن هذه الآمال قد تبددت.

إننا نتشاطر الأولويات التي حددها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية النمسا، السيد كورتز، في ٢٢ شباط/فبراير (انظر S/PV.7887). ونود أن نشهد تعاونا بناء في مجالات رئيسية مثل تسوية النزاعات ومكافحة الأصولية والتطرف واستعادة الثقة بين الدول. ونود أن نرى زيادة في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، بما في ذلك بما يصب في مصلحة تنفيذ هذه المنظمة الأوروبية الرئيسية لقرارات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة والعناصر التمكينية لهذه الجماعات، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على المسألة الملحة المتمثلة في مكافحة الإرهاب. فقد حان الوقت لإنشاء تحالف واسع النطاق لمكافحة الإرهاب وتحسين التدابير الرامية إلى مكافحة تأجيج الإرهاب وأيديولوجيته. وللأسف، لا يمكن النظر إلى الجلسة المواضيعية لمجلس الأمن التي عقدت في ١٣ شباط/فبراير بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الإرهابيين (انظر S/PV.7882) ومحتوى القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) باعتبارهما دليلا على الأولوية الممنوحة لمكافحة الإرهاب. فلم تضف المناقشات أي عناصر جديدة لعمل المجلس أو لقراراته القائمة.

وأظهرت مناقشة مسألة النزاع في الشرق الأوسط في ١٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.7885) أن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي لا يزال يتسم بوجود عوامل مزعزعة للاستقرار، بما في ذلك أعمال العنف المتكررة والتوترات حول غزة والأنشطة الاستيطانية. ونحن مقتنعون بأن ثمة حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ تدابير عملية لكسر الجمود في عملية السلام. ولا يزال اقتراحنا عقد اجتماعات مع السيدين نتنياهو وعباس في موسكو مطروحا. ونود أن نرى تنفيذ الجانب الفلسطيني للاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع الذي عقد في موسكو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، فإننا نلاحظ وجود سمة إيجابية جديدة – هي المشاورات التي أجريت في ٣ شباط/فبراير – حيث قدم الأمين العام الجديد، بناء على مبادرته، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن مشاركته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ونلاحظ اعتزام السيد غوتيريش تكثيف التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الأخرى بغية تسوية النزاعات في القارة. ونؤيد عزمه على السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، مع تقديم كل ما يلزم من مساعدة من جانب الأمم المتحدة.

ختاما، نتمنى كل النجاح لوفد المملكة المتحدة الذي سيرأس المجلس في شهر آذار/مارس.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أنا أيضا، سيدي الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن تهانينا القلبية لكم ولفريقكم على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، الأمر الذي يعني من الناحية النظرية – بل ليس من الناحية النظرية– وجود قدر أقل من العمل حيث أن شباط/فبراير هو في الواقع أقصر شهر في العام، ولكن كثافة العمل لم تقل بأي شكل من الأشكال، وما برح وفد بلدكم يعمل بشكل مستمر وقاد المجلس باقتدار كبير.

كما شهدنا في شهر شباط/فبراير فقد زميلنا، السفير فيتالي تشوركين، الذي غيبه الموت. وهو الحدث الذي أثر علينا جميعا، ونود مرة أخرى أن نكرر الإعراب عن تعازينا لأسرته ولحكومة الاتحاد الروسي، وكذلك لزملائنا في البعثة الروسية.

وفي شباط/فبراير، اتخذ المجلس عددا من القرارات بشأن الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية (القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧))، وبشأن تجديد ولايات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)) وفريق الخبراء المعني بالسودان (القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧))، وفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) الذي يفرض جزاءات على اليمن (القرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧)). كما اعتمدنا بيانا رئاسيا بشأن الصومال في أعقاب الانتخابات التي جرت في ذلك البلد (S/PRST/2017/3). واعتمدنا عددا من البيانات الصحفية، كان بعضها – للأسف كما جرت العادة حتى الآن – ردا على هجمات إرهابية.

وفي ما يتعلق بالجلسات التي يعقدها مجلس الأمن، لا أريد أن أتكلم عن كل جلسة ولكنني أود الإشارة إلى بضع جلسات، ولا سيما تلك التي لم تكن علنية والتي لم يتح للعضوية العامة أن تحضرها. وسأحترم بطبيعة الحال الطابع السري للمشاورات.

أود أن أبدأ بذكر جلسة مشاورات انعقدت في ٣ شباط/فبراير وشارك فيها الأمين العام شخصيا، وناقشت مشاركاته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ونحن نشكر الأمين العام على مشاطرة أعضاء المجلس مباشرة تفاصيل جدول أعماله المزدحم في أديس أبابا. كانت تلك المرة الأولى التي شاركت في المجلس، وكانت مبادرة منفتحة جدا قدّم فيها الأمين العام استعراضا شاملا للغاية ليس بالنسبة إلى الاجتماع الذي عقده في أديس أبابا فحسب، بل بالنسبة أيضا إلى السياق السياسي للحالة في المنطقة. وكان من المفيد للغاية مشاطرة المعلومات وتبادل الآراء معه.

ولقد ناقش المجلس أيضا عددا من المسائل في إطار البند ”مسائل أخرى“. وطلبت أوروغواي عقد إحدى هذه

الجلسات بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، تولي أوروغواي أهمية كبيرة جدا لاحترام الأطراف ولايات مجلس الأمن، وكذلك للوثائق التي يتم التوقيع عليها مع الأمانة العامة. والتدابير الانفرادية لا تؤثر فحسب على عمليات حفظ السلام وتشكيل سابقة خطيرة بالنسبة إلى منظومة حفظ السلام، ولكن بإمكانها أيضا أن تسبب مخاطر للسلم والأمن الدوليين.

وسأكون مقصّرا إذا لم أذكر الأسئلة التي تلقاها مجلس الأمن من الأعضاء ردا على مبادرة أوكرانيا إلى عقد هذه الجلسة الختامية. إجابتي لن تغطي جميع الأسئلة، ولكنني سأحاول أن أعلّق على العديد منها في إطار مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. لا أذكر أن المدونة تستخدم كأداة لمعالجة حالات محددة. وما يمكنني تأكيده هو أن الذين وقّعوا منا على المدونة يجب أن يعملوا بشكل متضافر وبروح من المسؤولية المشتركة لمنع ارتكاب جرائم خطيرة كهذه ومكافحتها.

وفي حالة جنوب السودان، يسعى المجلس إلى تحقيق نتائج، ولكن كما نعلم، فهو متحد في بعض الجوانب وليس متحدا في جوانب أخرى. ومثال على ذلك مشروع القرار المتعلق بحظر توريد الأسلحة إلى جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر، الذي لم يكن ممكنا اعتماده والذي، علاوة على ذلك، كان يحظى بدعم أوروغواي.

وردا على سؤال طرحه عضو من غير الأعضاء في مجلس الأمن بشأن أساليب العمل، أكرر فكرة أن شكل الإحاطات الاعلامية – المشاورات يتيح لنا جميعا – الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن – الفرصة لتحقيق مزيد من الشفافية من خلال استخدام الجلسة لتلاوة البيانات التي يدلى بها علنا بصفة وطنية، والاحتفاظ بالمشاورات للمسائل الأشد حساسية في إطار دينامي أكثر تفاعلا.

ومع ذلك، في ما يتعلق بالمشاورات وبند ”مسائل أخرى“، أود أن أشير إلى مسألة الوثائق. من الأهمية بمكان الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من الأمانة العامة خلال تلك الجلسات المغلقة، بما في ذلك الوثائق التوضيحية، مثل الخرائط المفصّلة، عندما نناقش الحالة في منطقة معينة.

ومن الضروري أيضا لأعضاء المجلس أن يتمكنوا من الحصول من الأمانة العامة على الوثائق المطلوبة قبل انعقاد تلك الجلسات، بحيث يتسنى للأعضاء أن يتعرفوا على المسائل قيد النظر ويتخذوا القرارات المناسبة. لذلك، من غير المقبول إطلاقا أن تحول الأمانة العامة دون الحصول على الوثائق التي لا غنى عنها لأعضاء المجلس بغية اتخاذ موقف ما والإجراءات اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتهم. هذه مسألة حساسة للغاية، وأرى أنها تحتاج إلى أن ينظر فيها المجلس بعناية.

السيد تسانغ ديان بن (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد أوكرانيا لهذه الجلسة، وتقدّر قيادة هذا البلد بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في توجيه أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير. ومرة أخرى، نعرب لوفد الاتحاد الروسي عن تعازينا بوفاة السفير تشوركين، وعن شعورنا بالحزن لوفاته.

بخصوص أعمال هذا الشهر، أود أن أركز على المسائل الثلاث التالية.

المسألة الأولى تتعلق بالحالة في أوروبا. في هذا الشهر، عقد المجلس جلسة وزارية بشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV.7886)، وعقد جلستي إحاطة إعلامية بشأن أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومسألة كوسوفو. وقد شهدت السنوات الأخيرة استقرارا عاما في أوروبا، وتقدما بشأن بعض المسائل الساخنة. ولكن ما فتئت هناك عوامل معقدة وملتبسة، أمّا التحديات التقليدية وغير التقليدية فهي آخذة في الازدياد. كل ذلك يدعو إلى تضافر وتوحيد جهود البلدان في التصدي لها. وتأمل الصين أن تنشئ البلدان الأوروبية نوعا جديدا

من العلاقات الدولية تتضمن التعاون المربح للجميع، وتعزيز التعاون بعضها مع بعض، والبقاء ملتزمة بحل خلافاتها بالطرق السلمية، وإيجاد الحلول الشاملة والعادلة والدائمة للمسائل.

والمسألة الثانية تتعلق بمنع نشوب النزاعات. إن تحقيق السلام هو المطمح المشترك والهدف السامي للبشرية. وتؤيد الصين بحزم الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية تتضمن التعاون المربح للجميع، والتوصل إلى رؤية أمنية مشتركة، وشاملة، وتعاونية، ومستدامة. وينبغي استغلال أدوار الأمم المتحدة والمجلس في وقف الحروب وحفظ السلام استغلالا كاملا. ويجب أن نعالج الأسباب الكامنة للصراعات من أجل تحقيق التنمية. وينبغي أيضا أن نكثّف الجهود الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ويجب أن نظل ملتزمين بحل الخلافات بالوسائل السياسية.

أمّا المسألة الثالثة فتتعلق بمكافحة الإرهاب. في هذا الشهر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية (انظر S/PV.7882) ففي حين أن مكافحة الإرهاب تواجه تحديات متزايدة، أصبحت الهياكل الأساسية الهدف الأسهل للهجمات الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لذلك، وأن يتحد في الجهود التي يبذلها. إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، والصين تؤيد معيارا موحدا في كفاحنا ضد الإرهاب، ونؤيد تماما الدور القيادي للأمم المتحدة والمجلس في ذلك، مع التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق وزيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بغية الحفاظ معاً على السلم والأمن العالميين.

وفي الختام، أتمنى للمملكة المتحدة كل التوفيق في رئاسة المجلس خلال شهر آذار/مارس.

السيد لورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، شخصيا، وكذلك بتهنئة وفدكم على قيادتكم لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير.

وبينما نقيّم عمل المجلس في شباط/فبراير، فإنه لم يكن خلال هذا الشهر عملا بسيطا وسهلا. لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية جدا، ولكن كانت هناك أيضا بعض اللحظات المريرة جدا، من قبيل الوفاة المحزنة للسفير فيتالي تشوركين. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى كي أعرب عن أعمق تعازينا لأسرة السفير تشوركين، ولبعثة الاتحاد الروسي، ولروسيا حكومة وشعبا بوفاة أحد ألمع سفرائها. إن السفير تشوركين لم يكن يعمل بجد للدفاع عن مصالح بلده فحسب، وإنما كان يعمل أيضا في سياق مفاوضات معقدة جدا بحيث يتسنى للحوار السياسي أن يسود.

وتلك حالة اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، الذي نأمل أن يرافقه اتفاق سياسي من شأنه أن يكون نتيجة المحادثات المستمرة في إطار جهود الأمم المتحدة.

وفي سياق آخر، فإن أحد أهم الجهود الإيجابية من هذا الشهر التي نود أن نشير إليها تتمثل في كون الأمن مجلس الأمن تمكن من التوصل إلى اتفاق بالإجماع على عدة جبهات. وذلك هو الحال مع اتخاذ القرار ٢٣٤٠ (٢٠١٧) بشأن جنوب السودان، والقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) المتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، والقرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧) بشأن الحالة في اليمن، والقرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧) بشأن الحالة في غينيا – بيساو، التي، وأكرر، اتخذها المجلس بالإجماع، وكانت نتيجة للحوار والمفاوضات. وأسهم الجميع في التفاوض بشأن القرارات في الجمعية العامة، وأضافوا إلى نص تلك القرارات. وأعتقد أن ذلك المنطق ينطبق هنا في الحالات التي ذكرتها.

وفيما يتعلق بالمسائل التي أثارتها بعض الدول الأعضاء هنا اليوم، أود أن أبين وأشارك اقتراح إحدى تلك البعثات الذي يفتح المناقشات المقرر تجميعها وتلخيصها بهدف إنشاء سجل للدول المشاركة في المناقشات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن. ومن شأن ذلك زيادة شفافية أعمال المجلس.

وأشارت دول أعضاء أخرى إلى صلاحية الأمين العام في تعيين موظفي الأمانة العامة. ونوافق على أنه لا يمكن لأية دولة تقويض تلك الصلاحية وسلطة الأمين العام. ولكننا، في الوقت نفسه، نلفت الانتباه إلى إعلان رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تمثل، كما أعتقد أن الجميع يعلمون، ثلثي أعضاء المنظمة. وفي ذلك البيان، دعت المجموعة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، – وضمن أمور أخرى – زيادة كمية تمثيل البلدان النامية، ولا سيما في الفئات العليا، وإلى تحسين التمثيل الجغرافي في الأمانة العامة. وفي ذلك الصدد، ينبغي لجميع الأقسام التي تعزز زيادة مشاركة الأعضاء أن يشجعها المجلس والمنظمة ككل بوجه عام.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز القيادة التي اضطلعت بها اليابان في إحداث التحول وإصلاح أساليب عملنا. وبوصفنا عضوا جديدا نسبيا في المجلس، فإننا استفدنا من شتى القرارات التي مكنتنا من تخطيط مشاركتنا في أعمال المجلس قبل الوقت المحدد.

ونشارك ممثل أوروغواي الإعراب عن القلق حيال انعدام الشفافية في الأمانة العامة. ففي عدة حالات، لم يسمح بالحصول على بعض الوثائق. وضمان أن تكون جميع المعلومات متاحة لجميع أعضاء المجلس أمر ضروري لقدرتنا على اتخاذ القرارات، بوصفنا أعضاء على قدم المساواة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأذكر شباط/فبراير ٢٠١٧، باعتباره الشهر الذي توفي فيه صديقي وزميلي، فيتالي تشوركين. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تعازي للفريق الروسي ولأسرة الفقيد.

كما كان شباط/فبراير شهرا اضطلعت فيه أوكرانيا بمهمة ممتازة بتوليها رئاسة مجلس الأمن، وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبفريقكم، على الطريقة التي فعلتم بها ذلك. وأعتقد أن عددا من أساليب العمل التي طرحتموها ينبغي أن تستمر. فعلى سبيل المثال، كانت الجهود التي تبذلونها لضمان شفافية أعمالنا فعالة للغاية. وردا عن السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا، فإن إشراككم للمجتمع المدني كان جديرا بالملاحظة، وأمرا ستواصله المملكة المتحدة في الشهر المقبل. كما أكدتم على أننا كنا نركز على العمل، وعلى وجه الخصوص، على نوع ما من العمل الناجم عن محادثاتنا في غرفة المشاورات المغلقة، سواء كان ما ناقشناه اجتماعا ثنائيا بينكم والممثل الدائم لاي بلد، أو عناصر لممارسة الضغط أو بيانات صحفية. من الواضح للغاية أن اتخاذ نهج عملي المنحى أمر تود المملكة المتحدة متابعته أيضا. وعلاوة على ذلك، أعتقد أنكم أنجزتم عملا جيدا للفت انتباهنا إلى مسائل خلافية وأحيانا صعبة، بما في ذلك النزاعات في أوروبا، التي يعاني منها بلدكم على نحو أخص. وكانت الطريقة التي فعلتم بها ذلك شديدة الفعالية، وإنني أهنئكم وأهنئ فريقكم.

وبالإضافة إلى أساليب عملنا، أود أيضا أن أقول بضع كلمات عما نفعله ومضمون عملنا، وأن انظر على السواء للوارء إلى شباط/فبراير وقدما إلى الرئاسة البريطانية في آذار/مارس. وسيكون الموضوع الرئيسي للشهر المقبل منع نشوب النزاعات في أفريقيا. وذلك أمر أولاه الأمين العام المقبل تركيزا كبيرا. وإنني أتفق معه بشدة على أن الوقاية أفضل من العلاج، وأن الاستثمار التمهيدي قبل تفاقم الأمور أمر جيد للقيام به من حيث الوقت، والطاقة والجهد والموارد، وكلها سعيا لإنقاذ الأرواح ومنع التهديدات للسلام والأمن الدوليين من الإنزلاق إلى خارج نطاق السيطرة. ولدينا بالفعل أمثلة جيدة وأمثلة سيئة على السواء في عام ٢٠١٧.

وتقدم غامبيا مثالا جيدا من كانون الثاني/يناير، حيث اجمعت فيه معا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بطريقة فعالة للغاية لمنع نشوب

النزاع هناك. ومن ناحية أخرى، وفي شباط/فبراير سمعنا أن الحالة في جنوب السودان أصبحت أكثر سوءا، علاوة على التعقيد السياسي لذلك البلد وخطر الإبادة الجماعية، وأن هناك مجاعة موثقة – وهي المجاعة الثانية فقط التي أعلنت في أي مكان في العالم منذ عام ٢٠٠٠. ويتضور جوعا مائة ألف نسمة في جنوب السودان، وثمة مليون شخص على حافة المجاعة. ولذا، بناء على أعمال هذا الشهر، أعتقد أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في الشهر المقبل لضمان أن يفعل مجلس الأمن كل ما في وسعه لدعم جهود الأمين العام لإحلال السلام في جنوب السودان. وسنعقد جلسة إحاطة إعلامية رفيعة المستوى بشأن تلك المسألة في ٢٣ آذار/مارس.

وفي شباط/فبراير، سمعنا أيضا عن نطاق مثير للقلق لأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مثال آخر على منطقة حيث ينبغي بشكل مطلق أن يكون منع الأمور من أن تزداد سوءا على رأس قائمة أولويات المجلس. وفي ذلك الصدد، من الأهمية الحيوية بمكان أن يقدم المسؤولون عن تلك أعمال العنف إلى المساءلة عنها، وأن نرى إحراز تقدم في العملية السياسية. ونتطلع إلى المزيد من النظر في تلك المسائل خلال الرئاسة البريطانية للمجلس.

وفي جميع هذه القضايا المتعلقة بالقارة أفريقيا، سيكون التعاون مع الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية أمرا حاسما بشكل مطلق. وكما قلت، إن ذلك أحد الأمور التي جعلت غامبيا مثالا إيجابيا، وهو أحد الأعمال التي نسعى إلى القيام بها في جنوب السودان.

وأود أيضا أن أتطرق للصومال. ففي آذار/مارس ستسمع المملكة المتحدة من ممثلي كلا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التقدم المحرز في ذلك البلد. وبالطبع، مساء غد، سنشرع في القيام بزيارة إلى حوض بحيرة تشاد لنلقي نظرة على أربعة بلدان هي: الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، حيث توجد مجموعة كاملة من العوامل – السياسية والأمنية والمتعلقة بالحوكمة والإرهاب والبيئية ومن المؤكد عوامل كثيرة أخرى – نحن بحاجة إلى إعادة فحصها، بالعمل بالتضافر مع زملائنا من الاتحاد الأفريقي. وآمل أن يعطي ذلك فكرة عن بعض السمات البارزة – هذا الشهر والشهر المقبل على السواء – فيما يتعلق بكيفية عملنا معا على نحو وثيق.

وهناك جزء نهائي أخير لفترة الرئاسة البريطانية للمجلس في آذار/مارس وددت أن أتطرق له – وهو المناقشة المفتوحة التي ستعقد هنا في ١٤ آذار/مارس بشأن الرق المعاصر. وذلك يدل على النقطة التي طرحها زميلنا الصيني بشأن فهم الأسباب الجذرية التي تكمن في صميم المسائل ومحاولة إيجاد الصلة بين مسائل التنمية والمسائل الأمنية. وتشكل آفة الرق المعاصر مثالا جيدا على مسألة تمس طائفة واسعة للغاية من القضايا الأخرى التي تستدعي قلق مجلس الأمن، وتشكل تهديدا مطلقا للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أشكر الجميع على تمنياتهم الطيبة لنا في الشهر المقبل. وأتطلع إلى العمل مع الجميع ومواصلة أساليب العمل الفعالة للغاية التي مارسها السيد يلتشينكو.

السيد فافيركا (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، وبفريقكم على قيادتكم الممتازة للمجلس خلال شهر شباط/فبراير. إن أهم مهمة للمجلس هي التصدي بطريقة فعالة للتهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، لذلك نرحب بالتزام الرئاسة بمواصلة جهودنا لجعل عمل المجلس أكثر توجها نحو تحقيق النتائج والشفافية والشمول. إن تجديدكم لشكل هذه الجلسة الختامية اليوم، مما يتيح لجميع الدول الأعضاء فرصة توجيه أسئلة إلى المجلس، لهو خطوة أخرى في ذلك الاتجاه.

إن أعضاء المجلس الذين تكلموا قبلي عالجوا بصورة شاملة المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس لهذا

الشهر، ولا أود أن أستفيض أو أسهب كثيرا في الكلام عنها سوى إبراز بضع نقاط دون الخوض في الكثير من التفاصيل. لقد أجرينا مناقشة بناءة للحالة في الشرق الأوسط؛ وركزنا الكثير من الاهتمام على الحالة الأمنية في أوروبا، التي تتصف، بطبيعة الحال، بأهمية كبيرة بالنسبة إلى السويد؛ ونظرنا في عدد من المسائل في أفريقيا وآسيا. وثمة تحديات أمامنا، وبدلا من تكرار ما ناقشه أعضاء المجلس الآخرون ببلاغة، سوف أختصر بياني قليلا وربما أتناول بعض الأسئلة التي أثارتها العضوية بنطاقها الأوسع، حيث اغتنمت الفرصة التي أتاحتها الرئاسة الأوكرانية لعرض بعض الأفكار على المجلس.

أولا، في ما يتعلق بمسألة أساليب العمل، فإن العمل الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بما في ذلك المذكرة الرئاسية S/2010/507، هو عمل رئيسي بالنسبة إلى الأعضاء المنتخبين. وهذه المذكرات توفر إرشادات مفيدة مع الإبقاء على درجة من المرونة التي يحتاج المجلس إليها. ولقد سمعنا سفير اليابان بيشو يتكلم عن جدول أعمال الفريق العامل غير الرسمي لهذا العام، وأود أن أقول إننا ندعم بصدق تلك الجهود. والواقع أن العديد من الأفكار اللازمة لجعل المجلس أكثر فعالية باتت مطروحة بالفعل. وينبغي لفرادى أعضاء المجلس الاستفادة منها، وتتحمل الرئاسة مسؤولية خاصة عن وضعها موضع التنفيذ. وقد أظهرت الرئاسة الأوكرانية ذلك بطريقة ممتازة.

ولكن بغية إحراز النجاح حقاً، يُطلب الدعم من جميع أعضاء المجلس، ويسرنا أن نلاحظ أن بداية هذا العام شهد تضافرنا معا وراء تلك الجهود. وفي هذا الصدد، تبرز نقطتان. أولا، كما ذكر بعض زملائي في المجلس، فإن زيادة استخدام العناصر الصحافية المتفق عليها عقب المشاورات لا تشكل سبيلا لزيادة الشفافية فحسب، وإنما تساعد المجلس أيضا على تلخيص النقاط البارزة في المناقشات، والتفكير في أفضل السبل لمعالجة تلك المسائل بشكل إضافي. ثانيا، إن اعتماد ممثلين هامين من المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتقديم إحاطات إعلامية يوفر منظورا ميدانيا وإقليميا لتحسين إدراك المجلس للصورة كاملة، وبالتالي إثراء نوعية المداولات والقرارات. وأعتقد أننا شهدنا ذلك في عدة مناسبات خلال هذا الشهر أيضا.

وهذا يقودني إلى مسألة الوقاية، التي أثارتها كذلك دولة عضو ضمن الأسئلة المطروحة على المجلس. فالوقاية تكمن في صميم الخطة الجديدة للسلام المستدام. والحاجة إلى تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والأمين العام بشأن الوقاية شكلت إحدى الرسائل الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة المفتوحة في ١٠ كانون الثاني/يناير بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام (انظر S/PV.7857). وفي شباط/فبراير، كفلت أوكرانيا ممارسة هذه العلاقة المعززة. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ تقديرهم للأمين العام على إحاطته الاعلامية التفاعلية التي قدّمها للمجلس عقب عودته من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وتطرق خلالها إلى العديد من المبادرات المتخذة لتنشيط العمليات الرامية إلى منع انتكاس الصراع مجددا. وينبغي مواصلة هذا النوع من التفاعل، وأعتقد أنه من خلال الجهود المتضافرة بيننا – المجلس – والأمين العام، سيكون بمقدورنا أن نفعل ذلك بطريقة مجدية.

وبغية معالجة المسألة التي أثيرت بشأن الهيئات الفرعية، أود الاشارة إلى أنه بصفتي رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يسرني أن الفريق العامل قد أقرّ استنتاجات سريعة عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا، جرى التفاوض بشأنها لأول مرة تحت رئاستنا. وسوف نركز تالياً على التفاوض بشأن الاستنتاجات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في الصومال.

وفي الختام، أود أن أجيب عن سؤال يتعلق بالتصورات التي كوّنها حتى الآن الأعضاء العشرة الجدد المنتخبون غير

الدائمين في مجلس الأمن وأولوياتهم القصيرة الأجل. بعد شهرين من وجودنا في المجلس، فإن تصورنا العام هو أن هناك في الوقت الحالي زخما إيجابيا في داخله. والعلاقة بين الأمين العام والمجلس أخذت تصبح أقوى، وهناك التزام من كلا الجانبين بالعمل معا على نحو بنّاء، مع تجديد التركيز على الوقاية والحفاظ على السلام. وفي حين كانت هناك بعض الآراء المتباينة، أعتقد أن فكرة التركيز على كيفية منع نشوب الصراعات – معالجة الأسباب الجذرية والنظر في التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والتحديات الإنسانية ومسائل السلام والأمن معا – أخذت تصبح بشكل متزايد جزءا من المحادثات في المجلس. وإن تشجيع هذا النهج، بما في ذلك عن طريق الانخراط في حوار مع جميع أعضاء المجلس، يشكل أولوية قصيرة الأجل وطويلة الأجل للسويد. ونحن نتطلع إلى دعم زملائنا من المملكة المتحدة والعمل معهم عن كثب بينما نواصل هذه المحادثات في آذار/مارس. ورحلة المجلس إلى منطقة حوض بحيرة تشاد ابتداء من يوم غد سوف تمكننا من وضع هذا المنظور موضع الممارسة العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لأوكرانيا.

في العام الماضي، نظّم المجلس مجرد خمس جلسات بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507، واليوم نعقد الجلسة الأولى هذا العام بشأن هذا الموضوع. وأعتقد أنه ينبغي لنا ألاّ نحكم على الاهتمام بالموضوع من خلال هذه الأرقام، إذ ندرك جميعا الاهتمام الكبير بعمل المجلس من جانب العضوية العامة للأمم المتحدة، وهو أمر واضح جدا في الأروقة المتاخمة لهذه القاعة. لذلك، نرى قيمة مضافة حقيقية في السعي إلى تحسين شكل التحضيرات لهذه الجلسات إذا أردنا أن نجعل مداولاتنا أكثر كفاءة وأهمية. وبهذه الروح، سعت الرئاسة إلى الحصول على مدخلات من الدول الأعضاء بغية عقد المناقشة الجارية اليوم. ونترك الأمر للرئاسات المقبلة من أجل مواصلة البناء على هذه الممارسة.

وعلى الرغم من أن شهر شباط/فبراير هو أقصر شهر في السنة، فقد كان يعج بالجلسات والمناقشات، في المجلس وفي هيئاته الفرعية على حد سواء. ومن أبرز عملنا هذا الشهر مبادرة الأمين العام إلى تقديم إحاطة إعلامية لنا عن مشاركته في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. ودون الخوض في تفاصيل الاحاطة الإعلامية، التي كانت زاخرة بالمعلومات ومفيدة، نعتقد أن عقد هذه الجلسات على أساس منتظم من شأنه أن يعزز إلى حد كبير العلاقة بين المجلس والأمين العام، مما يعود بالفائدة على أسرة الأمم المتحدة بأكملها. كما نتطلع إلى رؤية الأمين العام وهو يواصل الاضطلاع بدور استباقي في لفت انتباه مجلس الأمن إلى مسألتي السلام والأمن الهامتين.

وفي ١٣ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7882) بشأن كيفية قيامنا، كمجتمع دولي، بالتصدي على النحو المناسب لخطر الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية. ونأمل من القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي اتخذ في تلك الجلسة أن يساعد على زيادة فعالية جهود الدول في هذا المجال، وخاصة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. والمناقشة التي تلت أظهرت بوضوح مطالب الدول الأعضاء بإجراء تحسينات كبيرة في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية – لا سيما الطيران والنقل البحري، والصناعة النووية، والقطاع المالي والمشاريع العابرة للحدود – من التهديدات الإرهابية المادية منها والسيبيرية. ويتمثل السؤال الآن في كيفية تنفيذنا جميعا لهذا القرار بدقة، وفي الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأغتنم هذه الفرصة لأبلغ مجتمع الأمم المتحدة بأن بلدي قد بدأ بالفعل عملية تنفيذ القرار من خلال قرارات كل من

الرئيس ومجلس الدفاع والأمن الوطني في أوكرانيا اعتبارا من ١٦ شباط/فبراير.

وقد أجرى المجلس، في ٢١ شباط/فبراير، مناقشة مفتوحة أخرى (انظر S/PV.7886) بشأن موضوع النزاعات في أوروبا. وعلى الرغم من أنه من الواضح تماما أنه يصعب، في الوقت الراهن، توقع وحدة الصف بشأن الموضوع، فإن التدهور الحقيقي في الحالة الأمنية في القارة الأوروبية، مع عواقبه بعيدة الأثر على الاستقرار والأمن على الصعيد العالمي، يتطلب أكبر قدر من الاهتمام العاجل. فلا يسعنا المضي في حالة غبطة جاهلة، آملين أن المشاكل ستختفي ببساطة؛ فهي لن تختفي. وما لم تعالج بدأب وعلى نحو سليم، فإنها ستظل تنمو وتسمم العلاقات فيما بين الدول، وتزيد من تهديد السلام والأمن الدوليين.

وردا على استفسارات زملائنا خارج المجلس بشأن عمل الهيئات الفرعية، سأقول بضع كلمات بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد ظللت أسعى دائما، في قيادتي للجنتين المذكورتين، إلى زيادة كفاءة وشفافية أعمالهما ومواصلة المشاركة البناءة مع حكومتي البلدين المعنيين عن طريق بعثتيهما الدائمتين هنا في نيويورك وتيسير عمل فريق خبراء كل منهما وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف المعنية. وتتمثل إحدى أكثر خططي إلحاحا في هذه المرحلة في القيام بزيارة إلى دارفور لإجراء مناقشات مع السلطات السودانية وكيانات الأمم المتحدة بشأن كيفية مواصلة تحسين عمل اللجنة.

وردا على الطلبات المقدمة من عدد من الدول الأعضاء، أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن في شباط/فبراير. تشعر أوكرانيا، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى، بقلق شديد أنه على الرغم من الالتزام بزيادة استخدام الجلسات المفتوحة، فإن هناك زيادة ملحوظة في عدد المشاورات غير الرسمية التي يعقدها المجلس. وقد سعى وفد بلدي، منذ بداية إعداد برنامج العمل لشهر شباط/فبراير، إلى عقد معظم الجلسات الإعلامية في القاعة المفتوحة. وعلى الرغم من أنه لم يتسن في النهاية تغيير الممارسة المتبعة، فإننا ممتنون لأعضاء المجلس على تأييدهم العام لهذا النهج، ونأمل، مستقبلا، أن يقل تدريجيا كون شكل المشاورات قاعدة مع إفساح المجال للجلسات المفتوحة.

وكما أشار أحد زملائي خلال إحدى المشاورات فإن الامتناع عن الإعراب عن مواقف الدول في البيانات العامة في القاعة بشأن أي موضوع يمكن أن يبعث بإشارة خاطئة إلى الأطراف المعنية. فأحيانا يمكن أن يساء تفسير ذلك النوع من الصمت من جانب المجلس، ما يؤدي إلى نتائج غير مقصودة. فعلى المجلس إيجاد توازن بين سرية المشاورات غير الرسمية والحاجة إلى ممارسة أقصى درجة من الانفتاح. ولذلك، فإننا نشجع الرئاسات المقبلة، تمشيا مع مذكرة الرئيس S/2015/507، على أن تواصل إحاطة وسائط الإعلام والجمهور إعلاميا عقب المشاورات غير الرسمية بملخصات موجزة. وقد حاولنا أن نفعل ذلك طوال الشهر ونشجع من يأتي بعدنا على مواصلة تحسين تلك الممارسة.

وفي إطار التحضير لإجراء مداولات المجلس القطرية في شباط/فبراير، عقدت اجتماعات للرئاسة مع الأطراف المعنية قبل اجتماعات المجلس أو مشاوراته. فنحن نرى أنه من المهم للغاية أن تستمع الرئاسة إلى آرائهم وشواغلهم وأفكارهم وطلباتهم أو توقعاتهم، إذ أن من شأن تلك المعرفة المسبقة أن تسهم في تشكيل مناقشات المجلس.

وفي الختام، أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الرقيقة الموجهة إلي وإلى فريقي. إذا كنا قد نجحنا في رئاسة المجلس،

فإن ذلك يرجع إلى أننا حظينا بتعاونهم ودعمهم. وأود أن أنقل دعما قاطعا وكاملا لصديقي السفير ماثيو رايكروفت، وكذلك لوفد المملكة المتحدة، الذي سينتقل إلى شغل مقعد المسؤولية هذا بعد بضع ساعات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.